تجربة ماليزيا في التكافل الإسلامي و فرصة الاستفادة منها في المعاملات المالية الجزائرية

الدكتورة: غراف زهرة *. أستاذ محاضر- ب -كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية*

و علوم التسيير – جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس

الدكتور: بن سعيد لخضر. *أستاذ محاضر– أ – كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية*

و علوم التسيير – جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس

Email*: zhgh90@yahoo.fr*

ملخص:

يعتبر التامين من أهم الركائز التي تعتمد عليها برامج ومخططات الدول التنموية ، لأنها من اهم المؤسسات المستقطبة للسيولة المالية ، هذا من جهة ومن جهة اخرى امكانيتها في توفير الطمأنينة و الأمان عند تنفيذ البرامج و كذلك خلال الحياة اليومية ، ويعتبر هذا الشيء القليل أمام شركات التامين الاسلامية ، والتي اعطت دفعة قوية في كثير من الدول الاسلامية وغير الاسلامية ، لما تتميز به من مميزات ايجابية مالية واجتماعية نظرا للمبادئ التي تقوم عليها هذه الشركات والمستمدة من الشريعة الاسلامية السمحاء. وقد استطاعت العديد من الدول في النصف الثاني من القرن 19 وحتى القرن الواحد والعشرين تطبيق التأمين الاسلامي وعلى رأسها دولة ماليزيا التي كانت السباقة في ذلك ، وقد تطلب هذا التطبيق عدة تغييرات جذرية كلفتها عدة سنوات حيث كان اول اهتمامها بالجانب البشري الذي يعتبر القاعدة الاساسية في جميع المعاملات الاقتصادية والمالية وحققت من خلال المالية الاسلامية عامة والتامين الاسلامي خاصة نجاحات تسعى اليها اليوم الكثير من الدول في العالم لاسيما الجزائر التي تحتوي على كثافة سكانية مسلمة متعطشة لمثل هذه المعاملات المالية الاسلامية.

الكلمات المفتاحية:

التكافل الإسلامي، المعاملات المالية، ماليزيا، الجزائر، الشريعة الإسلامية.

Résumé :

L'assurance est l'un des piliers les plus importants dont dépendent les programmes des pays en développement, Parce qu'ils sont les institutions les plus importantes attirant de la liquidité financière, d'une part, et d'autre part, leurs capacités d'offrir la sécurité à la population lors de la mise en œuvre des programmes, ainsi que dans la vie quotidienne, et ceci est trop peut devant les compagnies d'assurance islamiques , qui ont donné un coup de pouce aux nombreux pays islamiques et non-islamiques, en raison des avantages positifs financières et sociaux réalisés par ces entreprises ces avantages dérivés de la charia islamique. De nombreux pays pendant la seconde moitié du XIXe siècle au XXIe siècle ont pu appliquer l'assurance islamique, en premier lieu la Malaisie, qui a nécessité plusieurs changements radicaux qui ont coûté plusieurs années, où elle s'est d'abord intéressée à l'aspect humain, qui est la base dans toutes les transactions économiques et financières. Ensuite elle a réalisées grâce à la finance islamique en général et à l'assurance islamique, en particulier les succès recherchés par de nombreux pays dans le monde, notamment l'Algérie, qui contient une population musulmane assoiffée de telles transactions.

Les mots clé : *Assurance, Entreprises financières la charia islamique, la Malaisie.*

مقـدمـة:

من خصائص المجتمع الفاضل أن يعيش أفراده في أمن واستقرار وسكينة, ، ولقد فشلت النظم الوضعية المادية في تحقيق ذلك ، مما أوجب ظهور نظم التأمين الوضعية ضد المخاطر المختلفة ولكن الحقيقة هي أنها نظم تجارية بحتة تسعى لتحقيق الربح المادي لأصحابها على حساب أصحاب البوالص ، كما تبين أن هذه النظم تقوم على أسس الربا والغرر والجهالة والمقامرة والمراهنة ، وهذه أمور لا يقرها الشرع ،لأنها تؤدي إلى التهلكة، وخير دليل تمثل في الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2008م.

من هذا المنطلق كان هناك ضرورة للبحث عن بدائل لنظم التأمين الوضعية المعاصرة ,وكان من بينها نظام التكافل الاجتماعي, ويحتاج تطبيق هذا النظام إلى مجموعة من الأفراد يتفقون سوياً بالتراضي التام والتكافل على أنه إذا ما نزلت بأحدهم كارثة أو مصيبة يتعاونون سوياً في المساندة المالية له من خلال الاشتراكات التي يدفعونها بصفة دورية .

وقد كانت دولة ماليزيا السباقة في تطبيق هذا النظام وتعتبر النموذج الأنجح على الاطلاق لما حققته هذه الشركات على المستوى المحلي والعالمي ، وبما ان دولة الجزائر مرت تقريبا بنفس الازمات السياسية والاقتصادية التي مرت بها ماليزيا ، نريد من خلال هذا البحث الكشف عن سر نجاح التجربة الماليزية في المالية الاسلامية عامة والتامين الاسلامي خاصة والتطرق لكيفية تطبيقها في الجزائر ، .ومن هنا تبرز الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة التحليلية في السؤال التالي:

ماهي مضامين التجربة الماليزية وكيف يمكن تطبيقها في الجزائر؟

للإجابة على هذا الأشكال بوضوح وسلاسة سنستعمل المنهج الوصفي التحليلي حتى نستطيع الالمام بمحتوى التجربة الماليزية وتحليلها وإمكانية تحديد معايير القوة فيها والتي يمكننا الاقتباسي منها وتطبيقها في الجزائر وكافة الدول الاسلامية ، لذلك قسمنا موضوع بحثنا الى المحاور التالية:

- **المحور الاول:**مراحل تأسيس صناعة التكافل الاسلامي في ماليزيا
- **المحور الثاني:** عوامل نجاح التجربة الماليزية
- **المحور الثالث:**إمكانية تطبيق التجربة الماليزية في الجزائر

➢ مراحل تأسيس صناعة التكافل في ماليزيا:

بدأت صناعة التكافل في ماليزيا في بداية الثمانينات نظرا لحاجة المسلمين إلى بديل شرعي للتأمين التقليدي، وكذلك من أجل تعزيز عمل البنك الإسلامي الذي تم تأسيسه في عام 1983م[1].

تمتعت صناعة التكافل الماليزية بنمو سريع منذ تأسيسها لأكثر من 30 عاما سابقا حيث تطورت من صناعة مكونة من شركة واحدة بمنتجات أساسية محدودة جدا إلى صناعة راسخة تم دمجها ضمن التيار

السائد للنظام المالي .ولقد تم تحقيق ذلك من خلال الجهود الجادة التي بذلها البنك المركزي الماليزي وشركات التكافل من أجل إيجاد صناعة ديناميكية وصامدة وفعالة في مجال التكافل.

[1] تقرير البنك المركزي الماليزي، ص2، www.bnm.gov.my

ولقد قام البنك المركزي الماليزي ضمن جهوده لتنمية صناعة التكافل في ماليزيا بتبني منهج تدريجي يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل[2]:

المرحلة الأولى:(1984م-1992 م)

بتشريع قانون التكافل لسنة 1984م وتأسيس أول شركة تكافل في عام 1984م*، ركزت هذه المرحلة على تأسيس البنية التحتية الأساسية لهذه الصناعة .ولقد تم تشريع القانون المذكور الذي لا يزال يستخدم في الوقت الراهن من أجل ضبط سير إدارة هذه الصناعة حيث يلزم هذا القانون جميع شركات التكافل بالتسجيل .كما ينص القانون المذكور على تشكيل اللجنة الشرعية للتأكد من التزام شركات التكافل بمبادئ

الشريعة في جميع الأوقات.

المرحلة الثانية:(1993م-2000م)

بداية التنافس، وذلك بدخول شركة تكافل أخرى .كما شاهدت هذه الفترة تعاونا أكبر بين شركات التكافل في المنطقة بما في ذلك تأسيس مجموعة تكافل آسيان في عام 1985م وتأسيس(International (L) Ltd Retakaful(ASEAN) في عام 1997م .الأمر الذي ساعد على إجراء الترتيبات الخاصة بإعادة التكافل بين شركات التكافل في ماليزيا وفي المنطقة ، وهي بروناي وإندونيسيا وسنغافورة.

المرحلة الثالثة:(2001م-2010م)

بدأت بتقديم الخطة الرئيسية للقطاع المالي في عام 2001م حيث تهدف إلى جملة أمور من بينها ترقية قدرات شركات التكافل وتقوية الهيكل القانوني والشرعي والرقابي لصناعة التكافل . ويعتبر الجزء المتعلق بالصيرفة الإسلامية والتكافل تحت الخطة الرئيسية المذكورة وسيلة لتحقيق طموح ماليزيا لتكون مركزا دوليا للنظام المالي الإسلامي .ولقد شاهدت هذه الفترة زيادة في التنمية والتنافس، وذلك إثر الترخيص لثلاث شركات جديدة .ومن أجل تعزيز تنمية صناعة التكافل تم

---

[2] التقرير المالي السنوي للبنك المركزي الماليزي 2006،ص5، www.bnm.gov.my

* Syarikatماليزيا برهاد تكافل (تكافل ماليزيا) تأسست في 29 نوفمبر 1984 .رأس المال الحالي المصرح به تكافل ماليزيا هو RM500 مليون ورأس المال المدفوع هو RM162.817 مليون .وبدأ العمل فيها في جويلية 1985 و الإطلاق الرسمي في اوت 1985من قبل رئيس الوزراء آنذاك لماليزيا ، والدكتور تون مهاتير محمد.

تأسيس اتحاد مخصص لشركات التكافل في عام2002م ويعرف باتحاد التكافل الماليزي يسعى هذا الاتحاد إلى تحسين المراقبة الذاتية لصناعة التكافل بتنسيق ممارسات السوق وتعزيز التعاون بقدر أكبر بين شركات التكافل في سبيل تنمية صناعة التكافل.

ولتعزيز المرافق الشرعية القانونية اصدر البنك المركزي الماليزي الضوابط الخاصة بحكم اللجنة الشرعية للمؤسسات المالية في شهر ديسمبر 2004م، والتي بدأت في حيز التنفيذ في سنة 2005م[3].

والجدول التلي يبين اهم التغيرات الهيكلية في شركات التكافل الماليزية:

الجدول رقم(1): تغيرات هيكل شركات التكافل الماليزية

	1985	1990	1995	2000	2004
عدد شركات التكافل	1	1	2	2	4
عدد الفروع	–	31	42	124	133
عدد الوكلاء	–	–	1210	4567	16316

المصدر: تقرير البنك المركزي الماليزي، ص3،www.bnm.gov.my

من خلال الجدول يتبين لنا أن التزايد في عدد الشركات كان مرفقا بتزايد ملحوظ في كلا من الفروع والوكلاء وهذا دليل واضح على تزايد الطلب على التكافل في المجتمع الماليزي ، باعتبار أن نسبة المسلمين قد ارتفعت من 47 % سنة 1985م ،إلى حوالي 52% أي ما يعادل 13372226 مسلما سنة 2009م[4] لترتفع الى حوالي 60% حسب احصائيات شهر سبتمبر 2017م[5]. كما ساهمت هذه النسبة المسلمة في ماليزيا مؤخرا في ارتفاع عدد شركات التكافل المحلية و العالمية الماليزية الى حوالي 16 شركة[6] ذات فروع متعددة في جميع انحاء العالم.

- **عوامل نجاح التجربة الماليزية وإمكانية تطبيقها في الجزائر:**

[3] زاهار الدين محمد الماليزي،تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية ، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول،دبي،2009م، ص9.

[4] الموسوعة الحرhttps://ar.wikipedia.org/wiki/

[5] المسلمين في ماليزيا عددhttp://mawdoo3.com

[6] العالمي لشركات التكافل والتأمين الاسلامي الاتحادhttp://ifti-sd.org/companies/331

أولا: عوامل نجاح التجربة الماليزية:

1/ العوامل السياسية[7]:

– المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية. و ذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.

– إسراع الحكومة الماليزية في تكوين الهيئة الشرعية وإنشاء السوق المالية الإسلامية تحت مظلة البنك المركزي الماليزي خلافا عن دول المشرق العربي التي تبنت المؤسسات المالية الإسلامية قبلها ب 13 سنة.

– يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال.

2/ العوامل الاقتصادية:

– الأزمات المالية التي مرت بها المالية الماليزية خلال حقبتي الثمانينات والتسعينات والتي اتخذتها الحكومة الماليزية نهجا أساسيا لإصلاح النظام المالي.

– تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني[8] .

– توفر الدعائم المالية الإسلامية:

هناك 17 بنكاً إسلامياً يتواجد حالياً في ماليزيا حيث يعد 9 منه شركات منبثقة عن مجموعة المصارف المحلية تساهم أصول البنوك الإسلامية هذه الأثناء بنسبة 17.4% من إجمالي موجودات المصارف والمالية بماليزيا، في حين ساهم سوق السندات الإسلامية أو الصكوك بنسبة 57 % من الحجم الإجمالي في نهاية عام 2008م[9].

[7] د. عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي - دولة الكويت، 2001، العدد451.

[8] نفس المرجع السابق.

[9] وكالة الأنباء الوطنية الماليزية-برناما، BERNAMA

– أيضاً امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي (الواحد والعشرين) من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

3/ العوامل الاجتماعية والبشرية[10]:

انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان نسبة 52%.

إهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

إنشاء المعاهد والمؤسسات التعليمية تتميز بالعالمية، متخصصة في العلوم الإسلامية، مثل الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية (U.I.A.M)[11]،صندوق ادخار الحج الماليزي وغيرهما من المؤسسات.

4/ تعزيز الإطار الشرعي[12]:

أما من حيث الإشراف الشرعي فلقد استمر البنك المركزي في تقييم مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة والإجراءات الإدارية الرشيدة. يقوم البنك المركزي الماليزي بالتأكد من قيام اللجان الشرعية بدورها بصورة فاعلة في تقديم النصائح المناسبة والتأكد من التزام العمليات المصرفية اليومية بالشريعة الإسلامية في إجراءاتها اليومية، كمراقبة مدى فاعلية جدار الحماية للتأكد من عدم وجود أي اختلاط بين الأموال الإسلامية والأموال التقليدية في عمليات "النافذة الإسلامية" . كما يطلب من المدققين الداخليين القيام بدورهم بصورة دقيقة للتأكد من التزام المؤسسات المصرفية الإسلامية بمبادئ الشريعة، وذلك بصياغة برنامج شامل لمراقبة مدى توافق

[10] د. عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي - دولة الكويت،2001، العدد451.

[11] لمزيد من المعلومات عن الجامعة انظر الموقع www.iiu.edu.my

[12] زهار الدين محمد الماليزي، تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية،دبي ،2009م،ص10.

العمليات لأحكام الشريعة، وبتزويد أنفسهم بالعلوم الضرورية للقيام بمهامهم. وخلال عام 2005 اتخذ المجلس الاستشاري الشرعي SAC التابع للبنك المركزي الماليزي عدة قرارات منها:

1- الموافقة على آلية الصرف الآجل للعملات الأجنبية.

2- فرض رسوم التعويض للتأخر في سداد الديون الثابتة بحكم القانون.

3- إعادة النظر في تطبيق مبدأ القرض الحسن في المعاملات المصرفية الإسلامية .

4- تطبيق عقد الكفالة لبرنامج الضمان في الصيرفة الإسلامية .

5/ التقدم والاستمرارية:

نتيجة لنمو النظام المالي الإسلامي الشامل الذي يتسم بالمزيد من الحرية والتكامل في النظام المالي الدولي أصبحت ماليزيا في وضع جيد لأن تكون مركزاً مالياً إسلامياً دولياً. ومن أجل مواجهة التحديات المتزايدة سيتم التركيز على تعزيز القدرة الابتكارية والتنافسية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا ويدعم ذلك المواهب العالية والمرافق ذات المستوى العالمي وأفضل المعايير الدولية[13].

ثانيا: لإمكانية تطبيق التجربة الماليزية في الجزائر:

النموذج الماليزي أقرب إلى التطبيق بالجزائر، نظرا لوجود عدة نقاط مشتركة بين البلدين المتمثلة في العناصر التالية:

1. عدد السكان : ليس هناك تباعد كبي بين البلدين في عدد السكان حيث تقدر بحوالي (40618188 نسمة في الجزائر بينما حوالي 31715819 نسمة في ماليزيا)[14] حسب احصائيات 2016 م، لكن المهم هنا هو نسبة المسلمين التي تقدر ب(99% في الجزائر وحوالي 52% في ماليزيا)[15] باعتبار هذه الفئة هي المحفز الأول لتطبيق المعاملات المالية الإسلامية .

2. تاريخ الاستقلال: يتقارب تاريخ استقلال الجزائر الذي كان في سنة 1962م مع تاريخ استقلال ماليزيا الذي كان في سنة 1957م ، ولكن هذا لا يمنع إن كان الفارق بينهما بأربع سنوات

[13] د.لشهب الصادق،د. بوريش احمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية – عدد 2015/01 ص 7.

[14] https://ar.wikipedia.org/wiki/الحرةالموسوعة

[15] نفس المرجع السابق.

من أن تنتهج الجزائر التحديات التي واجهتها ماليزيا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدها العالم سنة 1997م، حيث لم تأبه بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، وقد قال في هذا الصدد الرئيس الماليزي آنذاك (الدكتور محمد مهاتير) إلى رئيس صندوق النقد الدولي :(لا أريد نقودا بل أريد نصيحة)[16].واستمدت قوتها واستقلالها المالي والاقتصادي من حريتها السياسية ،أما الجزائر استطاعت تحيقيق الحرية السياسية لكنها ظلت تابعة اقتصاديا وماليا للكثير من الدول الاوروبية وعلى رأسها فرنسا، فكل الانظمة والقوانين والتشريعات وحتى البرامج مقتبسة من الدول الاوروبية ، لماذا لا تكون جزائرية محضة تتوافق مع المناخ الذي يعيش فيه المجتمع الجزائري مثلما فعلت ماليزيا بعد الاستقلال مباشرة؟.

3. **دعم الحكومة:** كلا البلدين يتمتعان بديمقراطية في الحكومة واستقلالية للبنك المركزي ،فقد حظي التكافل والمصرفية الإسلامية بدعم غير محدود من الحكومة الماليزية والبنك المركزي الماليزي، وهو ما ساعدها على القيام بمبادرات مهمة لتعزيز الصناعة المحلية ومكنها من دخول السوق العالمي[17]،ويبدو هذا هو الهدف المنتظر من اصحاب القرار في الجزائر.

4. **طبيعة النظام المالي في البلدين:**وهو أكثر ما يربط بين البلدين كما هو معروف أن الجزائر تعتمد كثيرا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية على الجهاز المصرفي ، وهو نفس ما عرفته ماليزيا في السنوات السابقة ، فليس من الضروري أن تمر الجزائر بأزمة تهز النظام المصرفي لتدرك أهمية الانتقال من اقتصاد يعتمد في تمويله على البنوك إلى اقتصاد يعتمد عل التمويل المباشر عن طريق الأسواق المالية إضافة إلى ذلك فان الأسواق المالية الإسلامية أكثر انضباطا من الأسواق المالية التقليدية (بسبب انضباط أحكام فقه المعاملات المالية)[18]، فان

---

[16] د. بن سعيد محمد،محاضرة حول صندوق النقد الدولي،مقياس السياسة النقدية، ،الجزائر ، سيدي بلعباس، 2009م.

[17]معوية كنه،مقال بعنوان قطاع التأمين التكافلى نجح فى إثبات وجوده كمنافس قوي لصناعة التأمين التقليدي،جريدة اليوم الإخبارية، الرياض ، اطلع عليها بتاريخ 10 /2015/7م.

[18]د. رقيـــة شـرون أستاذة "،دور هيئة الرقابة الشرعية في أسواق رأس المال الإسلامية "التجربة الماليزية"، جامعة بسكرة،مجلة الاجتهاد القضائي، العدد11 ، ص 5.

الاستفادة من السوق المالية الإسلامية تبدو اليوم مطلبا ملحا [19]، ويضاف إلى كل ما سبق ضرورة الاستجابة إلى رغبات فئات كبيرة من المسلمين يريدون الحصول على تمويل يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وهذا الدافع في الجزائر يبدو أقوى من ماليزيا ، نظرا لارتفاع نسبة المسلمين حوالي 99%.

5. تتمثل أهم الموارد الطبيعية للبلدين في البترول والغاز الطبيعي، إلا أن الجزائر تعتمد علية بنسبة عالية في صادراتها ، بينما ماليزيا تتمثل أهم صادراتها إضافة إلى البترول في الأدوات الالكترونية والصناعية الحديثة حيث تحول المجتمع الماليزي من مجتمع زراعي إلي مجتمع صناعي ، تشكل الزراعة 12 % من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما تشكل الصناعة 40 % من الناتج المحلي الإجمالي ، أما قطاع الخدمات فيشكل 48 % من الناتج المحلي الإجمالي[20] .

ويعزز هذا الجانب من المقارنة في الجزائر استغلال الكوادر البشرية الحرفية منها والمؤهلة ، من خلال تفعيلها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، عن طريق تمويلها ، وتنشيطها ومراقبتها ، خاصة الطبقة الفقيرة منها عن طريق القروض الحسنة من صناديق الزكاة، في جانب الصناعة ، أما قطاع الخدمات فيتطلب الكثير من الانجازات إذا تعلق الأمر بالتأمين الإسلامي كبناء المعاهد والمؤسسات المتخصصة في المالية الإسلامية ، لأننا حتى ولو كنا مجتمعا مسلما فنحن بحاجة كبيرة إلى تقنيات المالية الإسلامية التي كان لها حظا كبيرا في الأزمة الأخيرة في كلا من دول الخليج العربي وماليزيا

الخاتمـــة:

بعد هذا التحليل يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من الدروس يمكن لبلدان العالم الإسلامي الاستفادة منها وهي:

- ✓ الاهتمام بجوهر الإسلام والتدبر فيه وتفعيل منظومة القيم التي حث عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وغيره.

[19] أ.د بن علي بن عزوز ،ا.عبد الكريم قندوز،السوق المالية الإسلامية(التجربة الماليزية وإمكانية الاستفادة منها)، الجزائر، ادرار،2008م،ص17.

[20] د. بن سعيد محمد ، بيانات اقتصادية عن ماليزيا.

- ✓ إعطاء قسط من الاهتمام للعرقيات المختلفة حتى يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر إنماء لا هدم.
- ✓ الاعتماد على الإطارات البشرية المؤهلة الوطنية و إعطائها فرصة في بناء التجارب التنموية .
- ✓ الاستفادة من التكتلات الإقليمية مثل ما فعلت ماليزيا بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.
- ✓ أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل التكافل ،الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها.
- ✓ توزيع التنمية على جميع أنحاء الوطن دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى.
- ✓ إعتبار البعد الزمني من حيث استيعاب التقدم التكنولوجي، وأن المعرفة تراكمية، وأن المشكلات مع الوقت سوف تزول في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة.
- ✓ بخصوص التطبيق لمبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي قد تكون هناك فترات انتقالية لتهيئة المجتمع للتطبيق الكامل ولكن لا يعني ذلك التوقف عن البدء في التطبيق فالكثير من الدول بدأت ولم تنجح لأنها أهملت الفترة الانتقالية.
- ✓ وأخيرا يجب توفر في الجزائر ارادة سياسية مبنية على افكار واقتراحات لمختصين وخبراء في المالية الاسلامية عامة وفي التامين الإسلامي خاصة.

قائمة المراجع:

1- بن سعيد محمد،محاضرة حول صندوق النقد الدولي،مقياس السياسة النقدية، ،الجزائر ، سيدي بلعباس، 2009م.

2- بن علي بن عزوز،ا.عبد الكريم قندوز،السوق المالية الإسلامية(التجربة الماليزية وإمكانية الاستفادة منها)، الجزائر، ادرار،2008.

3- رقيــة شـرون ،دور هيئة الرقابة الشرعية في أسواق رأسمال الإسلامية "التجربة الماليزية"، جامعة بسكرة،مجلة الاجتهاد القضائي، العدد11 .

4- زاهار الدين محمد الماليزي،تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية ، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول،دبي،2009.

5- عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي – دولة الكويت،2001، العدد451.

6- لشهب الصادق، بوريش احمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية – عدد 2015/01

7- وكالة الأنباء الوطنية الماليزية– برناما، 2010.

8- معاوية كنه،مقال بعنوان قطاع التأمين التكافلى نجح في إثبات وجوده كمنافس قوي لصناعة التأمين التقليدي،جريدة اليوم الإخبارية، الرياض ، اطلع عليها بتاريخ 10 /2015/7.

9- البنك المركزي الماليزي لسنة 2006.تقرير www.bnm.gov.my

10- الحر الموسوعة/https://ar.wikipedia.org/wiki

11- http://mawdoo3.com عدد المسلمين في ماليزيا.

12- http://ifti-sd.org/companies/331 الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الاسلامي .

13- www.iiu.edu.my